

مقدمة

مقدمة

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورا ملحوظا في العلاقات الاقتصادية الدولية كان من أبرزها محاولات الدول المتقدمة والدول النامية، أيا كان نظامها الاجتماعي، إقامة تجمعات اقتصادية فيما بينها للإفادة من مزايا السوق الواسعة وتحرير التجارة، ومزايا التخصص وتقسيم العمل على المستوى الإقليمي ومن مزايا الإنتاج الكبير التي تتعاضد في نطاق الصناعات الحديثة ذات التكنولوجيا المتطورة.

فالتكتل الإقليمي بين الدول منهج علمي سليم لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو أيضا اتجاه يرمز إلى تصميم الدول التي تؤمن به وتشارك فيه على أن تستغل جميع الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية المتوفرة لكي تضمن لها نوعا من الاستقلال ودرجة عالية من الاكتفاء الذاتي تساعد نفسها بنفسها بدلا من الاعتماد على الغير من خارج دول المنطقة. وللاعتدال الجماعي على الذات آثار إيجابية من ناحية اتخاذ القرار في شتى المجالات على الصعيد الدولي والمحلي بعيدا عن القيود خارج دول المنطقة والتي تشكل ضغوطا خارجية على إرادتهم.

فالمستجدات والمتغيرات المختلفة المتسارعة لا بد أن يكون لها تأثير سلبي كبير على الاقتصاديات العربية منفردة لأنها تواجه تكتلات اقتصادية عملاقة مما جعل الدول العربية منفردة في مجال التفاوض الاقتصادي ضعيفة جدا.

ومما لا شك فيه أن التكامل الاقتصادي في الوطن العربي يعتبر الخطوة الأولى والأساسية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية تلبية لمتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة من أجل النفع المشترك لجميع أجزاء الوطن العربي، وتحقيقا للأمن القومي ومواجهة ما تفرزه المتغيرات والتكتلات الاقتصادية الدولية من تحديات سياسية واقتصادية يتعذر مواجهتها والتصدي لها في نطاق كل قطر عربي بمفرده.

والدول العربية شأنها شأن بقية دول العالم الثالث يعترض طريقها نحو التكامل عقبات وصعوبات تعرقل سيرها وتحد من اندفاعها نحو هذا الهدف، إلا أن وجود الصعوبات والمشاكل لا ينفي أن الوطن العربي يمتلك مقومات عديدة يمكن أن تساعد في التغلب على هذه الصعوبات ومعالجة الأسباب الحقيقية لإخفاق التكامل الاقتصادي لبلوغ الحد الأدنى من الأهداف العربية المشتركة.

فهناك العديد من المقومات الاقتصادية لهذا التكامل الاقتصادي من موارد بشرية وموقع الوطن العربي وما له من أهمية اقتصادية خاصة وتوافر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي واتساع السوق العربية بالإضافة إلى توافر رؤوس أموال طائلة.

فالوطن العربي يمتلك رؤوس أموال ضخمة تنتج معظمها نحو الاستثمار في الخارج، في الوقت الذي بلدانها في أمس الحاجة إليها.

وهذا ما يؤكد على ضرورة إنشاء سوق مالية عربية موحدة تحقق التكامل المالي بين الدول العربية، وتعمل على تشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين هذه الدول، بالإضافة إلى استعادة الأموال العربية، المستثمرة في الخارج، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتدعيم التجارة البينية العربية، وتوفير مصادر التمويل اللازمة للمشروعات الإنتاجية.

مشكلة الدراسة :

في ظل البيئة العالمية وما نتسم به من تلاشي المسافات، وتشابك العلاقات واتساع نطاق التكتلات وما ترتب عنها من تحرير للتجارة الخارجية، وإعادة تشكيل جغرافية الإنتاج الصناعي، وتدفقات لرؤوس الأموال في البيئات الأكثر ملائمة، يشهد - في ذات الوقت - العالم العربي خطوات متسارعة لأخذ مكانة إقليمية ودولية، من خلال إعادة بعث أطروحات التكامل، من خلال عدة مداخل.

ورغم امتلاك الوطن العربي لإمكانيات اقتصادية وغير اقتصادية هامة قادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي، إلا أنه لا يقوم باستغلالها أقصى استغلال ممكن، ومن أهم تلك المقومات والإمكانيات رؤوس الأموال الطائلة المتوفرة في الوطن العربي، على اعتبار أن عنصر رأس المال يعد أحد المحاور اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

فحاجة الدول العربية للتنمية تتزايد يوماً بعد الآخر، وهذا يتطلب تعبئة شاملة للموارد العربية وفي مقدمتها رأس المال، وعلى الرغم من الفوائض المالية التي توفرت لدى الأقطار العربية البترولية، إلا أنها لم تنعكس في صورة استثمارات داخل الكيانات الاقتصادية العربية، بل خرجت واستثمرت في الدول المتقدمة (أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) بالدرجة الأولى، في حين كان نصيب الوطن العربي منها متواضع للغاية.

فالدول المصدرة لرؤوس الأموال تسعى إلى وضع أولويات لتحرك رؤوس أموالها بما يتفق ومصالحها الاقتصادية والسياسية إلى جانب العائد الاقتصادي على تلك الأموال، في الوقت الذي كان من المفروض أن تسعى الدول المصدرة للنفط على وضع أولويات استثمار أموالها داخل المنطقة العربية خدمة لمساعي التكامل الاقتصادي.

وفي هذا الإطار فإننا نطرح التساؤلات التالية التي تتمحور حولها الدراسة:

- ما هي الخطوات التي قامت بها الدول العربية من أجل إتمام هذا التكامل؟ وما هي مقوماته؟
- ما هي المشاكل والعقبات التي تؤثر على استغلال مقومات هذا التكامل بما فيها رؤوس الأموال؟
- ما هي خصائص الاقتصاد العربي؟ وما هي طبيعة العلاقات الاقتصادية العربية؟
- ما هي أسباب هروب رؤوس الأموال العربية نحو الخارج؟ وما هي نتائج ذلك؟
- كيف يمكن إرجاع هذه الأموال إلى داخل الوطن العربي؟ وما هي الإجراءات التي يجب على الدول العربية اتخاذها لتحقيق ذلك؟

- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأموال في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟ وكيف يتم ذلك؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال بحثنا هذا المعنون ب(رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي)

أسباب اختيار الموضوع :

تكمن مبررات اختيار موضوع(رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي) فيما يلي :

- 1- أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي يعيشها العالم.
- 2- إقبال عدد كبير من الطلبة والدارسين والباحثين على الدراسة والبحث في هذا الموضوع غير أن معظم دراساتهم وأبحاثهم تنصب حول إمكانيات تحقيق هذا التكامل ومعوقاته دون التركيز على دراسة وتحليل كل عنصر من هذه العناصر على حدى لذا أردنا أن يكون هذا البحث إسهاما منا في تناول هذا الجانب من الدراسة.
- 3- إيمان الباحث بقدرة التكامل على حل المعضلات والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها، والدور الكبير لرأس المال العربي في ذلك.

أهمية الدراسة :

- تكمن أهمية الدراسة في :
- أهمية موضوع التكامل بحد ذاته نتيجة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي وضرورته بالنسبة للدول العربية للنهوض باقتصادياتها.
 - إبراز أهمية عنصر رأس المال في تحقيق هذا التكامل باعتباره أحد المحاور اللازمة لذلك.
 - تسليط الضوء على ضرورة أن يفكر العرب في إعادة حساباتهم بالنسبة لاستثمار رؤوس أموالهم في الخارج، وحرمان بلدانهم منها في الوقت الذي هي في أمس الحاجة إليها، وإيمانهم بضرورة التكامل دون التفكير في المصالح الشخصية.

أهداف الدراسة :

- تسليط الضوء على كل جوانب التكامل الاقتصادي العربي وتقييم إنجازات الدول العربية في هذا المجال.
- تحليل المقومات الاقتصادية للتكامل العربي تحليلا علميا يمكننا من الوصول لأقصى استغلال ممكن لهذه المقومات ومن أهمها رؤوس الأموال المتوفرة في الوطن العربي، والتعرف على المشاكل والعقبات التي تؤثر على استغلال هذه المقومات.
- دراسة العوامل والأسباب التي يمكن أن تؤدي بالدول العربية إلى الاقتناع باستغلال فوائدها المالية لما يخدم مصلحة التكامل الاقتصادي العربي.
- إبراز أهمية رؤوس الأموال العربية في تحقيق التكامل العربي وحل المعضلات والتحديات الاقتصادية العربية.
- إبراز سلبيات استثمار الدول العربية لفوائدها المالية في الدول الأجنبية.
- أهمية إنشاء سوق مالية عربية متطورة.

فرضيات الدراسة :

- من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة فإننا نضع الفرضيات التالية:
- 1- رغم المسيرة الطويلة للعمل من أجل الوصول لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل لأن معظمها ظل حبرا على ورق.

2- إن التوصل إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يتطلب دراسة وتحليل كيفية استغلال كل إمكانيات هذا التكامل أقصى استغلال ومحاولة إيجاد الحلول لكل معوقات هذا التكامل.

3- إن التغلب على معوقات ومصاعب تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يتطلب ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقات الاقتصادية البنينة والعمل على تقويتها من طرف الدول العربية وضرورة إعطائها الأولوية للمصلحة العامة على حساب المصالح الشخصية.

4- إن ضعف العائد الاقتصادي الذي يمكن أن تحصل عليه الدول النفطية من خلال توظيفها لفوائدها المالية داخل الدول العربية دفع بهذه الدول إلى توظيف هذه الأموال في الدول التي تمنحها عائد أكبر.

5- إن نجاح رؤوس الأموال العربية في تحقيق التكامل العربي يتطلب إعادة النظر في اللوائح والقوانين المتعلقة باستثمار الأموال داخل الدول العربية والعمل على تطويرها بشكل يتلاءم مع أهداف التكامل الاقتصادي العربي.

6- إن إعادة الأموال العربية المهاجرة واستثمارها داخل الوطن العربي، يتطلب إقامة سوق مال عربية موحدة تعمل على تجميع مدخرات الأفراد وتوظيفها بما يضمن تمويل خطط التنمية الاقتصادية الطموحة في الوطن العربي.

منهجية الدراسة :

من خلال التساؤلات الواردة في الإشكالية يتضح أن المنهجية التي سنتبعها في هذه الدراسة سوف تقتصر على أسلوب التحليل الوصفي للحقائق والمعطيات التي تم الحصول عليها من مختلف المراجع.

الدراسات السابقة :

رغم أهمية موضوع التكامل الاقتصادي العربي إلا أنه عند مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع لوحظ أن هناك ندرة نسبية في تلك الدراسات السابقة في الجزائر، وأهم هذه الدراسات:

- دراسة قدور بوزيدي حول التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة وهي عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير من جامعة الجزائر سنة 1989م.

-دراسة رابح فضيل حول التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه وهي عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير من جامعة الجزائر خلال الموسم الدراسي 1994-1995.

- دراسة قدور بوزيدي حول التكامل الاقتصادي العربي وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة الجزائر سنة 1999.

أقسام الدراسة :

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث و تحليل الإشكالية المطروحة و محاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا،اعتمدنا تقسيم البحث حسب الخطة التالية :

الفصل الأول :التكامل الاقتصادي العربي (أسسه،مراحله،إنجازاته).

حيث يتم من خلاله التعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي بصفة عامة. إضافة إلى دراسة التكامل الاقتصادي العربي بمختلف جوانبه وتطوراته.

الفصل الثاني: خصائص الاقتصاد العربي.

يتم من خلاله دراسة مختلف خصائص الاقتصاد العربي، وكذلك دراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية العربية البينية.

الفصل الثالث: رؤوس الأموال العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي.

يتم فيه التطرق إلى مختلف التدفقات الرأسمالية والبينية في الدول العربية، إضافة إلى دراسة موضوع رأس المال العربي المهاجر وفكرة إقامة سوق مالية عربية مشتركة.